الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر: ٢٩٥٨/م ص
رقم المحفوظات: ١٩١/ش ر-١٧٦٢/ر ق
بيروت في: ٢٠١٩/١٠/٢

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال المقدّم من النائب السيدة بولا يعقوبيان حول رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك.

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب رقم ٤٩/س تاريخ ٢٠١٩/٥/٨ ومرفقاته.

جواباً على السؤال النيّابي المقدّم من النائب السيدة بولا يعقوبيان حول رفع الحدّ الأدنى للرواتب والأجور في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، نفيدكم بما يلي:

إن الحكومة تعهّدت في البيان الوزاري إيلاء موضوع النقل العام الأهمية اللازمة بحيث يستعيد دوره، وإنها مدركة تماماً لأهمية سكك الحديد، كونه مرفق حيوي، يمثل الحل الأمثل للحدّ من الآثار السلبية الناجمة عن قطاع النقل على المستويات البيئية، الصحية والإجتماعية والإقتصادية كافة.

١. بالنسبة للسؤال المتعلق بالعاملين في مصلحة سكك الحديد، ومن هي الجهة التي تولّت تعيينهم وفي أية تواريخ، وماهية المهام والأعمال التي يمارسها تحديدا هؤلاء العاملين:

إن عدد العاملين بالأصالة في فرع سكك الحديد في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، هو تسعة مستخدمين، جرى تعيينهم في وظائف إدارية (محاسب ــ كاتب ــ مستكتب) في العام ١٩٩٨ بقرارات إدارية وفق الأصول،

وإنه بالإضافة إلى المهام المناطة بهم بحكم الوظائف المعينين فيها، وما يكلّفون به من مهام تتعلق بملفات المخالفات والتعديات الحاصلة على أملاك سكك الحديد، فإن كلا من المستخدمين التسعة يشغل بالتكليف وظائف شاغرة في المصلحة،

وإنه بسبب شغور وظائف رؤساء أقسام وحراس خطوط سكك الحديد، فقد جرى تكليف بعض سائقي حافلات النقل المشترك بمهام حراسة مسار خطوط النقل السككي والأملاك العائدة لسكك الحديد في مختلف المناطق اللبنانية للقيام بالكشف الدوري عليها والإفادة عن المخالفات والتعديات الحاصلة عليها عبر تقارير تقدّم إلى المصلحة.

٢. <u>بالنسبة للسؤال المتعلق بقيام عاملي سكك الحديد بإعداد الملفات حول المخالفات التي تقع عليها وفق ما صرح به وزير المالية إثر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥-٤-٢٠١٩، وما هي الوسائل والإمكانيات المتاحة لديهم وكيف وفّرت هذه الملفات دعاوى طالما أن أي ملف يوثق مخالفة يقتضي أن يتابع بموجب دعوى أمام القضاء المختص:</u>

إن المصلحة تملك حوالي/٨،٥/ مليون متر مربع تضمّ إضافة إلى أماكن مرور الخطوط الحديدية عقارات، محطات، مواقف، مرائب، مستودعات وخزانات للمياه إضافة إلى تصوينات وجسور،

وقد رصدت مئات الإعتداءات على هذه الأملاك من قبل الغير وهي منتشرة على طول خطوط السكك الحديدية،

وإن إدارة المصلحة تقوم بمخاطبة المحافظين والقائمقامين خطيا للتعميم على البلديات والجهات الأمنية كل في نطاقه، لمنع وردع التعديات على هذه الأملاك، كما جرى تكليف حراس الخطوط بتقديم شكاوى إلى المحافظين والقائمقامين المعنيين تتضمن وصف المخالفات والتعديات بتاريخ حدوثها والطلب منهم إتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنعها وإزالتها، علما أن عدد الكتب والشكاوى المسجلة لدى أمانة سر المحافظات والقائمقاميات بلغ /٥٥٠/ كتابا لغاية تاريخه.

وإن إدارة المصلحة، عند تلقيها أية معلومة أو تقرير حول التعديات الحاصلة على أملاك سكك الحديد فإنها تعمد إلى توثيقها وإعداد ملفات بشأنها، وعند تعذّر إزالة التعديات بالطرق الإدارية فإنها تلجأ إلى إتخاذ صفة الإدعاء على المخالفين أمام المراجع القضائية المختصة (٦٨٦ دعوى لغاية تاريخه).

٣. <u>بالنسبة للجدوى من زيادة الرواتب والاجور للعاملين في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك:</u>

إن إصدار المرسوم الرامي إلى رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك وتحويل رواتب المستخدمين فيها وإعطاء زيادة غلاء معيشة للمتعاقدين والأجراء لديها، هو حق قانوني للعاملين في المصلحة تكرّس بموجب المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ تاريخ ٢٠١٧/٨/٢١، وإن حرمان العاملين في المصلحة المعينين وفقا للأصول والذين يقومون بأعمالهم بإنتظام من شأنه المسّ بمبدأ المساواة بين العاملين في القطاع العام.

٤. <u>بالنسبة لخطة الدولة في إعادة العمل بسكك الحديد والقيام بخطوات جدية لرفع التعديات والمخالفات عنها، وما هو المدى المتوقع لملاحظة النتائج الملموسة في هذا المجال:</u>

بهدف تفعيل العمل بهذا المرفق الحيوي وإعادة إحيائه من جديد، سبق لمجلس الوزراء أن كلّف بقراره رقم

٥٣ تاريخ ٢٠١٤/٩/١١ مجلس الإنماء والإعمار إستكمال تلزيم مشروع سكك الحديد بين طرابلس والعبودية وقد وضع هذا الاخير دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع وانجز الدراسات اللازمة لتلزيمه وإن الحكومة تسعى لتأمين الإعتمادات لتنفيذه،

كما أنه تمّ التوقيع على إتفاقية تعاون بين وزارة الأشغال العامة والنقل والبنك الأوروبي للتثمير لتقديم مساعدة تقنية بقيمة مليوني يورو لإنجاز دراسة الجدوى الإقتصادية وإعداد الدراسات الهندسية والتفصيلية لإعادة تشغيل خط سكك الحديد بين بيروت وطرابلس(٨٥ كلم)، وقد أنجزت المرحلة الاولى من الدراسات ويجري التنسيق حاليا مع البنك الأوروبي للتثمير ليصار إلى إنجاز المرحلة النهائية المتضمنة إنجاز ملف الإستملاك وإعداد ملفات التلزيم للمشروع.

وإنه بقراره رقم ٦٦ تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩ وافق مجلس الوزراء على تكليف مجلس الإنماء والإعمار التفاوض مع البنك الدولي للإستحصال على القرض اللازم لتمويل مشروع النقل العام للركاب ضمن بيروت الكبرى ونظام النقل السريع على المحور الساحلي الشمالي لصالح مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك وبالتنسيق معها، وقد تضمّن القرار موافقة مجلس الوزراء على مسودتي إتفاقية قرض وإتفاقية تنفيذية لمشروع النقل العام للركاب في بيروت الكبرى وعلى تفويض وزير المالية التوقيع على إتفاقية القرض ومجلس الإنماء والإعمار التوقيع على إتفاقية التنفيذ،

كما كلّف مجلس الوزراء بقراره رقم ٦٧ تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩ وزير الأشغال العامة والنقل مع إستشاريين لإجراء دراسة حول خطة سكة الحديد من الحدود الشمالية حتى الناقورة، من بيروت حتى رياق – المصنع على الحدود السورية ومن رياق حتى القاع على الحدود السورية وعليه تم إعداد دفتر الشروط المناسب ليصار إلى تلزيم هذه الدراسة بعد تأمين الإعتمادات اللازمة لها.

علما أن مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك تقوم بدورها بمواكبة ومتابعة الخطط والمشاريع المعنية بإعادة إحياء خطوط النقل السككي بالتعاون والتنسيق مع الجهات والمنظمات الدولية التي تقدّم الدعم والمؤازرة الفنيّة اللازمة تبعا للأولويات التي تحددها المراجع المختصة.

٥. <u>بالنسبة لرأي الحكومة بإقتراح القانون الرامي إلى تعديل القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٤٧٩ تاريخ ١٩٦١/٤/١٤ وتعديلاته المتعلق بإنشاء مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك بحيث تصبح " مصلحة النقل المشترك" :</u>

لا بد من الإشارة إلى أن المهام والصلاحيات التي تتولاها مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك بموجب قانون إنشائها، لا تقتصر على إدارة وإستثمار الخطوط الحديدية وإدارة وتشغيل وسائل النقل وتحصيل عائداتها فقط،

بل تشمل أيضا إدارة وإستثمار الأملاك العائدة لها بما في ذلك دراسة وإنجاز العديد من الطلبات الواردة إليه من مختلف الإدارات والأفراد بغية الإستحصال على أذونات وتراخيص لإشغال أجزاء من أملاك سكك الحديد لغايات متعددة منها المتعلق بإنشاء ممرات فوق مسار الأرض أو بتمرير منشآت لخطوط المياه والكهرباء والهاتف ضمن أملاك سكك الحديد،

كما أن موجودات المصلحة تعود أيضا للأموال والمخازن المتعلقة بهذه الخطوط وجميع الحقوق والموجبات المتعلقة بها،

وإن المصلحة تقوم بمهامها هذه عبر فرع سكك الحديد التي بلغت إيراداته خلال العام ٢٠١٨ ما يقارب الـ/١،٥٢٣،٢٥٨،٠٠٠/ل.ل.

وإنه وبالرغم من سعي الحكومة لإحياء مصلحة سكك الحديد من جديد ، وفي ضوء مشاريع المصلحة المستقبلية، فإنه سيتم عرض إقتراح القانون المذكور على مجلس الوزراء لإتخاذ القرار المناسب بشأنه.

رئيس مجلس الوزراء

سعد الحريري